جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العـــدد العاشر

لسنة 2020

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكِّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

السياساتُ الأوروبيَّة تجاه الهجـرة غير الشرعيَّة من دُول حوض المُتوسِّط: (2011-2020م)

*** أ. خـالد خميس السحـاتي، ** أ. خـالـد صـالـح الدرسي**

(* محاضر بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. ** مُحـاضـر مُساعـد بكلية الاقتصاد - جامعـة بنغـازي - ليبيا)

المُلخَّص:

تتناولُ هذه الدِّراسة "السياسات الأوروبية تجاه مُشكلة الهجرة غير الشـرعيَّة من دُول حوض المُتوسِّط"، وذلك خلال الفترة من (2011-2020م) حيث أن تفاقم هذه المشكلة، من خلال تزايد أعداد المهاجرين المتجهين نحو أوروبا اضطر دول هذه الأخيرة إلى تبني سياسات جماعية لمواجهة هذه المشكلة. ورغم ذلك واصل المهاجرون، التدفق بكثافة إلى الجهة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. وثمَّة سُؤالٌ رئيسيٌّ تطرحُهُ الدِّراسةُ: ما هي أبرزُ السِّياسات التي انتهجتها أوروبا لمُواجهة مُشكلة الهجرة غير الشرعية؟ سواءٌ في إطار الاتحاد الأوروبي، أو ضمن أيِّ أُطُرٍ تنظيميَّةٍ أُخْرَى مُوجَّهَةٌ لمُجابهة هذه المُشكلة، والعمل على إيجاد حُلُولٍ عمليَّةٍ لها؟ وقد تمَّ تقسيمُ هذه الدراسة إلى المحاور التالية: مفهُومُ الهجـرة (من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية) أبرز أسبابُ الهجرة غير الشَّـرعيَّة، الاتحادُ الأوروبيُّ والهجرة غير الشَّرعيَّة، آليَّاتُ الاتحاد الأوروبي في مُكافحة هذه المشكلة. الخاتمة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الحلول التي يقدمها الاتحاد الأوروبي تركز على الأبعاد الأمنية، لذلك، فإن الحد من هذه المشكلة المعقدة يستلزم العمل في اتجاهين مُتوازيين، الأول: سياسات الاتحاد الأوروبي للحد من المشكلة في ضوء خبرته الطويلة في مُواجهتها طيلة العقود الماضية، والثاني: عدم إغفال دول المصدر والمعبر فيما يتعلقُ برصد المُعطيات الاقتصادية والسياسية فيها، ومحاولة العمل على دعم الإصلاحات الشاملة في هذه المجالات، بشكل مدروس ومخطط، مما يترتب عليه أن تصبح منطقة المتوسط منطقة سلام و ازدهار واستقرار.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الاتحاد الأوروبي، السياسات الأوربية، الهجرة من المنظور الأوروبي، الإجراءات الأمنية، الحد من الهجرة غير الشرعية.

Abstract

His study deals with “European policies towards the problem of illegal immigration from the countries of the Mediterranean basin,” during the period from (2011-2020). this is the problem. Despite this, migrants continued to pour massively to the other side of the Mediterranean. And there is a major question raised by the study: What are the most prominent policies that Europe has adopted to confront the problem of illegal immigration? Whether within the framework of the European Union, or within any other regulatory frameworks directed at confronting this problem, and working on finding a solution? This study has been divided into the following axes: The concept of migration (both linguistically and idiomatically), the main causes of illegal immigration, the European Union and illegal immigration, the mechanisms of the European Union in combating this problem. The conclusion. The study concluded that the solutions provided by the European Union are based on security dimensions. Therefore, limiting this complex problem requires working in two parallel directions, the first: European Union policies to reduce the problem in light of its long experience in facing it over the past decades, and the second: lack Neglecting the source and crossing countries in terms of monitoring the economic and political data in them, and trying to work to support comprehensive reforms in these areas, in a thoughtful and planned manner, which results in the Mediterranean region becoming a region of peace, prosperity and stability.

Keywords: illegal immigration, European Union, immigration from the European perspective, European security measures to curb illegal immigration.

ـ المُقدِّمـة:

تُعتبرُ ظاهرة الهجرة غير الشَّرعيَّة أو غير القانُونيَّة واحدةً منْ أبرز المُشكلات المُعاصرة، التي تتعدَّدُ أبعادُها وتتعاظمُ خُطُورتُها بسبب ما يترتَّبُ عليها من آثارٍ، تُفضي إلى بُرُوز العديد من الظواهر المُعتلَّة- إن استمرَّت دُون مُعالجةٍ- تُقوِّضُ دعائم المُجتمعات الإنسانيَّة[1]. وبما أنَّ هذه الظاهرة لمْ يَعُدْ يُنظرُ إليها على أنَّها قضيَّةٌ سوسيو- اقتصاديَّة محضةٌ؛ ذلك لأنَّها تحوَّلت في ظلِّ سيُولة التفاعُلات الإقليميَّة والدَّوليَّة الجارية حاليّاً إلى قضيَّةٍ سياسيَّةٍ أمنيَّةٍ عابرةٍ للحُدُود الدَّوليَّة، وجب تناولها من زاوية تقاطع الحقول المعرفية، من خلال مقاربة جيوسياسية، لا تكتفي بوضع الظاهرة المدروسة في آنيتها وتموجاتها، بل تضعها في سياق أوسع زمنيا ومكانيا، على نحو يتيح لنا، من خلال مفهوم "الجيوسياسي"، أن نحلل تجاذبات الهجرة غير الشرعية أو السرية بين المجالات الحضارية لحوض البحر الأبيض المتوسط[2]، الذي يشكل معطى وواقع جيو-سياسي حضاري، ثقافي، وتاريخي في آن واحد، حيث جعلت منه الجغرافيا ملتقى لثلاث قارات كبرى، وصنعت منه السياسة على مر الزمن مجالا للصراع والتنافس بين القوى المختلفة.

وبانتهاء الحرب الباردة، دفعت تحولات الجغرافيا السياسية الكبرى بأوروبا الجنوبية إلى إعادة توجيه أفقها الاستراتيجي صوب البحر المتوسط، وتتركز الأهمية الاستراتيجية لهذا الأخير من منظور أوروبي في قضايا الهجرة وتبعية الطاقة والأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[3].

وقد حاولت أوروبا جاهدة وضع خطط لمحاربة الهجرة السرية أو الحد منها، عن طريق سن تشريعات مختلفة ووضع برامج منسقة بين مختلف القطاعات، لكن رغم ذلك واصل المهاجرون، التدفق بكثافة إلى الجهة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط[(*)][4].

*** مُشكلة الدراسة:**

تُعـاني قـارة أوروبا من تبعات مُشكلة الهجرة غير الشرعيَّة، المُتدفِّقة إليها عبر البحـر المُتوسِّط (من الضفة الأخرى) خُصُوصاً بعد أحداث عام 2011م في المنطقة العربية، وما شهدته من ظروف انتقالية وفوضى وصراعات مُسلحة، وما ترتب عليها من سقوط عدد من الأنظمة السياسية في هذه المنطقة، كل هذه المعطيات أُعْتُبِرَتْ بمثابة تحدِّياتٍ جسيمةٍ بالنسبة للقارة العجُوز، استلزمت ضرُورة القيام بخُطواتٍ عمليَّةٍ لمُواجهتها، وفي هذا الإطار، تدُورُ مُشكلةُ هذه الدراسة حـول طبيعة السياسات الأوروبية (الجماعيَّة) تجـاه مُشكلة الهجـرة غير الشرعيَّة من دُول حوض المُتوسِّط على وجه التحديد.

وهُنا يُوجدُ سُؤالٌ رئيسيٌّ تطرحُهُ الدِّراسةُ: ما هي أبرزُ السِّياسات التي انتهجتها أوروبا لمُواجهة مُشكلة الهجرة غير الشرعية؟ سـواءٌ في إطار الاتحاد الأوروبي، أو ضمن أيِّ أُطُرٍ تنظيميَّةٍ أُخْـرَى مُوجَّهَةٌ لمُجابهة هذه المُشكلة، والعمل على إيجاد حُلُولٍ عمليَّةٍ لها.

---

[1] فريجة لدمية (2013) "الهجرة غير الشرعية: دراسة في الحركيات السببية المنتجة للظاهرة"، **مجلة: الاجتهاد القضائي**، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: الثامن، يناير، ص66.

[2] نبيل زكاوي (2016) "جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي"، **مجلة: سياسات عربية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 19، مارس، ص24.

[3] هشام صاغور (2010) **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص85.

[(*)] جديرٌ بالذكر هُنا أنَّهُ: سُجِّلتْ زيادةٌ مُتواصلةٌ في عدد الإصدارات الأكاديميَّة المُتعلقة بالهجرة، إذ صدر أكبرُ حجمٍ على الإطلاق من الإنتاج الأكاديمي خلال السنتين الماضيتين. وكان إنتاجُ المُنظمات الدَّوليَّة كبيراً في هذا الصَّدد، وتناول طائفةً واسعةً منْ قضايا الهجرة. يُهيمنُ على الإنتاج الأكاديمي بشأن الهجرة منظُورُ بُلدان المقصد، وبخاصَّةً فيما يتعلق بأوروبا. وتُبيِّنُ مُقارنة جغرافية للانتماء الأساسي للمُؤلفين في مجلات مُختارة أن معظمهم ينتمي إلى مُؤسَّساتٍ تقعُ في البُلدان المُتقدِّمة. أنظر: مجمُوعة مؤلفين، **تقرير الهجرة في العالم لعام 2020**، جنيف/سويسرا: المنظمة الدولية للهجرة، يونيو 2019، ص4.

[4] محمد غربي (2014) "مُقـدمة"، في: مجمُوعة باحثين، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المُواجهة**، ابن النديم للنشر والتوزيع، ودار الروافد الثقافية، الجزائر/ لبنان، ص10.

*** تسـاؤلاتُ الدِّراسـة:**

ويتفرعُ من السُّؤال الرَّئيسيِّ السَّابق مجمُوعةٌ من التساؤُلات الفرعيَّة، وهي كمـا يـلي:

1- ما هي أبرزُ أسبـاب مُشكلة الهجـرة غير الشرعيَّـة؟

2- ما هُو مفهُومُ الهجرة غير الشرعية من المنظُور الأورُوبيِّ؟

3- ماهي الإجراءاتُ الأمنيَّةُ التي استخدمها الاتِّحادُ الأوروبي للحدِّ من الهجرة غير الشرعية القادمة من دول حوض البحر المتوسط، وخصوصا دول جنوب المُتوسِّط؟

*** أهمِّيَّةُ الدِّراسـة:**

تتمثلُ أهمِّيَّةُ هـذه الدراسة في النقـاط الرئيسيَّة التالية:

1. أنَّ ظاهرةُ الهجرة غير الشرعيَّة تتعدى خطورتها الدول الأوروبية، لتطال دول المنطلق والمعابر، وبالتالي، فهي تهم المجتمع الدولي ككل لخطورتها الإقليمية والدولية، وعلاقتها بالجريمة المُنظَّمة والتَّطرُّف والإرهـاب.
2. أنَّ هذه الظاهرة تشكل تحديا واضحا للعيان وضغطا بارزا على عمل المنظمات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة والاتحـاد الأوروبي، ومنظمة الهجرة الدولية، وغيرها.
3. أنَّ الهجرة غير الشرعية "أصبحت من العوامل التي تؤثر في العلاقات السياسية الدولية بين بلدان الإقليم المغاربي مثلا، والبلدان الأفريقية ما وراء الصحراء، وبلدان جنوب أوروبا، وهذا يحتاج إلى دراسة ومعالجة وتخطيط لعمل مشترك للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة"[5].
4. وبناءً عليه: يأملُ الباحثان أنْ تكُون هذه الدراسة مُنطلقاً لعمل أوسع نطاقاً، لدراسة مُشكلة "الهجرة غير الشرعيَّة"، ومُحاولة التعرف على مزيدٍ من تأثيراتها السَّلبيَّة على دُول المُنطلق والمعبر والوجهة.

*** منهجيَّة الدِّراسة:**

إنَّ ما يُميِّزُ الدِّراسات السِّياسيَّة في عالمنا الحديث والمُعاصر عن مثيلتها في الماضي، هُو وُجُودُ أدواتٍ ومناهج بحث مُحدَّدة، يلتزمُ بها الباحثُون في دراستهم للظَّواهر السِّياسيَّة المُختلفة[6]. وبِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ تُعْتَبَرُ مِنَ الدِّرَاسَاتِ الوَصْفِيَّةِ (النَّظَرِيَّةِ) التِي تَهْتَمُّ بِدِرَاسَةِ الظَّاهِرَةِ مَحَلِّ البَحْثِ، لِمَعْرِفَةِ طَبِيعَتِهَا وَخَصَائِصِهَا، وَسِمَاتِهَا المُمَيِّزَةِ، فإِنَّهُ سَوْفَ يَتِمُّ اسْتِخْدامُ "المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ"، الذِي يَقُومُ بِجَمْعِ الحقائق والمعلومات ومُقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوُصُولِ إِلَى تَعْمِيمَاتٍ مَقْبُولَةٍ[7].أيْ أنَّهُ يَقُومُ بِوَصْفِ وتفسير الظاهـرة مَحَلَّ الدِّراسة، والعمـل عـلى استخـلاص النَّتائـج[8]، حَيْثُ سيتمُّ استخدامُهُ في هذه الدِّراسة في وَصْفِ ملامح التَّجْرِبَةِ الأوروبية في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من حوض البحر الأبيض المتوسط، وما تطرحه من إشكاليات، وما تمخض عن ذلك التفاعل الأوروبي من آليات عملية لمواجهة هذه الظاهرة. وسوف يتطلَّبُ ذلك الاستفادةُ من إيجابيَّاتِ استخدام "المنهج القانُونيِّ" منْ أجل التَّعرُّف على السِّياسات الأوروبيَّة تجاه ظاهرة "الهجرة غير الشَّرعيَّة" خلال فترة الدِّراسـة، التي سوف تتطلَّبُ منَّا أيضاً العودةُ إلى "الخلفيَّة التَّاريخيَّة"[9] للتَّعرُّف على تطوُّر التَّعـاطي الأوروبيِّ مـع هـذه المُشكلة.

---

[5] للمزيد أنظر: علي الحوات (2007) **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا: عبر بلدان المغرب العربي**، منشورات الجامعة المغاربية، اتحاد المغرب العربي، طرابلس، ص27.

[6] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم (1990) **قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ص49.

[7] ماثيو جيدير (د.ت) **منهجيَّة البحث: دليلُ الباحث المُبتدئ في موضُوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه**، تَرْجَمَهُ من الفرنسيَّة: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، القاهرة: (د. ن) ص 100.

[8] كفية قسميوري (2016) **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة: 2008-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص iii.

[9] للمزيد أنظر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم (2002) **مناهج وأساليب البحث السياسي**، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ص 76.

فالدِّراسةُ التَّاريخيَّةُ تُساعدُنا على فهم ترتيب الأحداث وتبويبها بشكلٍ منهجيٍّ، واختبار بعض النَّظريَّات المطرُوحة في علم العلاقات الدَّوليَّة[10].

*** الحدود الزمنية للدراسة:**

تبدأ من سنة 2011م، وهي السنة التي حصلت فيها التغيرات السياسية الأبرز في المنطقة العربية، وأدت إلى سقوط عدد من الأنظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن، وحدوث حالة من التوترات والفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة، مما ترتب عليه تزايد حدة مشكلة الهجرة غير الشرعية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوروبا، وكذلك، تزايد أزمة المهاجرين بسبب الحرب في سوريا واليمن .. وإقامة مخيمات للاجئين في بعض الدول مثل تركيا، والتي أصبحت تشكل تحديا لأوروبا كونها على تخوم القارة، وتسرب منها عدد من المهاجرين إلى داخل أوروبا.. وتتوقف الدراسة عند نهاية سنة 2020 (تاريخ كتابة هذه السطور) حيث شهدت في مطلعها ظهور جائحة كورونا المستجد، وتبعاته على المجتمع الدولي، وكذلك: استمرار حوادث غرق قوارب المهاجرين غير الشرعيين (المتجهين إلى أوروبا) في البحر المتوسط، كما عقد في شهر ديسمبر في روما "مُنتدى حوار المُتوسِّط" (ديسمبر) وتمَّ مُناقشةُ عددٍ من القضايا المهمة لدول حوض المتوسط، وتم التأكيد على أن تعيش تلك الدول في سلام وازدهـار.

*** مفـاهيمُ الدراسة:**

- **السياسات الأوروبية:** يقصد بها السياسات الخارجية المشتركة[11]، التي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية القادمة من دول حوض المتوسط. جدير بالذكر أن بعض الخبراء يميزون بين "السياسات المشتركة" (Common Policies) وهي سياسات نصت عليها "مُعاهدة روما"، وتلتزمُ الدول الأعضاء بتنفيذها تحت إشراف ورقـابة ومتابعة مؤسسات الاتحاد. و"السياسات الجماعية" (Community Policies) التي تضعها الجماعة لمعالجة قضايا يثيرها مسار التكامل، وتقوم بتنفيذها وفق قواعد تقررهـا الدول. ومن ضمنها: السياسات الإنسانية، المتعلقة بسياسات انتقال الأفراد، والسياسات الاجتماعية والإقليمية. غير أن التمييز بين السياسات المشتركة والجماعية بات أمرا متعذرا، وخصوصا أن المعاهدات اللاحقة على "معاهدة روما" لم تكف عن توسيع نطاق الصلاحيات والسلطات إلى قطاعات وأنشطة أخرى[12].

- **حوضُ البحر الأبيض المُتوسِّط:** يُشيرُ مُصطلحُ حوض البحر الأبيض المُتوسِّط أو حوض البحر المُتوسِّط إلى الأراضي التي تُحيطُ بهذا البحر، وهي أراضٍ تتبعُ كُلاًّ منْ قارات العالم القديم، أفريقيا وأوروبا وغرب آسيا والأناضُول[13]. ويُشكِّلُ حَوْضُ البَحْرِ المُتوسِّط مُعطىً وواقع جيُوسياسيٍّ، حضاريٍّ، ثقافيٍّ، وتاريخيٍّ في آنٍ وَاحِدٍ. وَعَلَى مَدَارِ الخمسين عَاماً المَاضِيَةِ، تطوَّرت مناطقُ جنُوب وشرق البحر الأبيض المُتوسِّط لتُصبح المُزوِّد الرَّئيسيِّ للعمالة المُهاجرة إلى الاتِّحاد الأُورُوبيُّ[14].

---

[10] أنظر: محمد السيد سليم (2014) **تطور السياسة الدولية: في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط4، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، القـاهـرة، ص3.

[11] حول "السياسات الخارجية المُشتركة" أنظر: محمد السيد سليم (2014) مرجع سبق ذكره، ص29-30.

[12] أنظر: حسن نافعة (2004) **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص310. وكذلك: محمد محمود الإمام(2000)، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

[13] "حوض البحر الأبيض المتوسط"، موقع: ويكيبيديا، بتاريخ: 3/سبتمبر/2020، متاح على الرابط المختصر التالي: **https://cutt.us/7tMs5** وأنظر كذلك: لجنة المصطلحات الجغرافية (2010) **معجم المصطلحات الجغرافية**، إشراف: محمد عبد الرحمن الشرنوبي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ص 12، ص 34.

[14] للمزيد أنظر: مصطفى بخوش (2006) **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة. وكذلك: بطرس بطرس غالي (1997) "تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص"، **مجلة: السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 33، ص129-130.

For more see: **Immigration Policy in Europe The Politics of Control**, *Edited By: Virginie Guiraudon, Gallya Lahav*, UK: Routledge, Taylor & Francis Group, 2007.

تنتمي إلى حوض المتوسط مجموعة من الدول تقعُ في ثلاث قارات: أوروبا وأفريقيا وآسيا وهي كما يأتي:- أوروبا: إسبانيا- فرنسا- موناكو- إيطاليا- سلوفينيا- كرواتيا- البوسنة والهرسك- الجبل الأسود- ألبانيا- اليونان، ويضاف اليها مقاطعة جبل طارق. وفي آسيا: تركيا – سوريا - لبنان – إسرائيل - فلسطين. وفي أفريقيا: مصر- ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب. وهناك الدولتان الجزيرتان: قبرص ومالطا. وتبلغ مساحة الدول المطلة على البحر المتوسط وتشاطئه أكثر من 9 ملايين كلم2، ويزيد عدد سكانها على 470 مليون نسمة (إحصاء 2008) وهذا يشكّل كتلة بشرية كبيرة، وسوقاً تجارية واسعة. وترتبط هذه الدول بمجموعات ومنظمات إقليمية مهمة، كدول الإتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة، ومجموعة الدول العربية التي تضم 22 دولة. ولعل هذا الواقع قد ساعد في بلورة مشروع إقامة الاتحاد المتوسطي منذ نهاية القرن الماضي[15].

*** أَدَوَاتُ جَمْعِ البَيَانَاتِ:**

سَيَتِمُّ فِي إِطَارِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ اسْتِخْدَامُ الأَدَوَاتِ البَحْثِيَّةِ التَّالِيَةِ:

1- **المَصَادِرُ الأَوَّلِيَّةُ (primary Sources):** وَتَشْمَلُ الوَثَائِقَ المُتَعَلِّقَةَ بِموضُوع الدِّراسة (كَالقَرَارَاتِ أو البيانات أو التقارير) الصَّادِرَةِ عَنِ "الاتحاد الأوروبي"، أو المتعلقة به.

2- **المَصَادِرُ الثَّانَوِيَّةُ (Secondary Sources):** وَتَشْمَلُ الكُتُبَ وَالمَقَالاَتِ وَالمَطْبُوعَاتِ وَالدَّوْرِيَّاتِ وَالصُّحُفِ وَالرَّسَائِلِ (العِلْمِيَّةِ) الجَامِعِيَّةِ التِي تَتَنَاوَلُ جَوَانِبَ مُخْتَلِفَةً تَتَعَلَّقُ بِالدِّرَاسَةِ الحَالِيَّةِ. بِالإِضَافَةِ إِلَى شَبَكَةِ المَعْلُومَاتِ الدَّوْلِيَّةِ (الإنترنت).

*** محاورُ الدراسة:**

وبناءً على ما سبق، فإنَّهُ سيتمُّ تقسيمُ هذه الدراسة إلى مجمُوعة المحاور التالية:

أوَّلاً: مفهُومُ الهجرة (من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية).

ثانياً: أبرز أسبابُ الهجرة غير الشَّرعيَّة.

ثالثاً: الاتحادُ الأوروبيُّ والهجرة غير الشَّرعيَّة.

رابعاً: آليَّاتُ الاتحاد الأوروبي في مُكافحة الهجرة غير الشرعيَّة.

الخـاتمـة: النتائج والتوصيات.

أولاً: مفهُومُ الهجرة(من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية):

تُعدُّ هِجْرَةُ البَشَرِ مِن منطقةٍ إلى أخرى ظاهرة إنسانيَّة قديمة قِدَمَ الإنسان، حيثُ كانت الظرُوفُ الحياتيَّة والمناخيَّة تفرضُ على الفرد الانتقال المُستمرَّ من مكانٍ إلى آخر، فالمجاعاتُ والفقر، الزلازلُ والفيضاناتُ، وانتشارُ الأمراض، والحُرُوب خاصَّةً الحُرُوبُ الأهليَّةُ، كُلُّهَا عواملُ فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرَّئيسيِّ إلى دُولٍ ومناطق أُخرى[16]. وتعد الهجرة اليوم مسألة بالغة الحساسية، وقد خلقت المجالات الرامية لتنظيمها على أساس عملي مشكل عديدة، ولذلك أشار تقرير "لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي" إلى أنه: من المرجح أن تصبح الهجرة موضوعا ذا صعوبة متزايدة، فالمجتمعات تتفاعل مع بعضها من خلال الهجرة، ويحتمل أن يصبح انعدام أي حماية بموجب القانون الدولي العام مصدرا للصراعات الخطيرة في المجتمع الدولي[17].

---

[15] أحمد علو (2010) "البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة: الجيش**، العدد: 306، كانون الأول، لبنان، متاح على الرابط الإلكتروني المختصر التـــالي: **https://cutt.us/pK2fh**

[16] عثمان حسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك (2008) **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 15.

[17] مجمُوعة من المُؤلفين (1995) **جيران في عالم واحد: تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي**، ترجمة: مجموعة من المترجمين، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة: عالم المعرفة: (201) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص229-231.

* **مفهُومُ الهجرة لُغة:** جاء في (المُعجم الوسيط) أنَّ: هجر، هجرا: أي تباعد. وهاجر: ترك وطنهُ. والهجرةُ: الخروج من أرض إلى أخرى. وانتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيا وراء الرزق[18].

فالهجرة لغة تفيد: الرحيل والسفر والخروج من الأرض[19]، والانتقال إلى أماكن أخرى.

* **مفهُومُ الهجرة اصطلاحاً:** أمَّا من النَّاحية الاصطلاحيَّة فإنَّ "الهجرة"، على عكس الضَّبط اللغويِّ لها، تُثيرُ نقاشاتٍ مُتعدِّدةٍ حول معاني هذه الكلمة، ففضلاً عن تعدُّد وتباين التَّعاريف المُقدَّمة للهجرة تبعاً لاختلاف الباحثين ومجالات بُحُوثهم المعرفيَّة، فإنَّ المُصطلح لا يحُوزُ على إجماعٍ منْ قِبَلِ الدُّول؛ لأنَّهُ يختلفُ باختلاف المعايير عند كُلِّ دَوْلَةٍ[20]. وكلمةُ الهجرة (Migration) عُمُوماً تعني: "انتقال مجمُوعةٍ من الناس أو من الأفراد من بلدٍ إلى آخر[21].

وتعني كذلك: "مُغادرة بلدٍ أو الخُرُوجُ منه قصد الإقامة في بلدٍ آخر"[22]. أمَّا فُقهاءُ القانون الدولي فيُعرِّفُونَ الهجرة بأنَّهَا: "مُغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيّاً إلى إقليم دولةٍ أخرى"[23].

كما أنَّ للهجرة نوعا آخر يُسمَّى بالهجرة غير الشرعيَّة أو الهجرة السِّرِّيَّة أو غير القانُونيَّة، فالهجرةُ غير الشَّرعيَّة تُعرَّفُ على أنَّها: "حركةُ انتقالٍ فرديٍّ أو جماعيٍّ من دولةٍ إلى دولة أخرى بشكلٍ يخرقُ القوانين المعمُول بها في الدَّولة المقصُودة، حيثُ يتمُّ دُخُول الدَّولة دُونَ تأشيرة دُخُولٍ أو إقامةٍ"[24].

وتُعرِّفُ مُنظمة الأمم المُتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخولٌ غيرُ مُقنَّنٍ من دولةٍ إلى أخرى عن طريق البرِّ أو الجوِّ أو البحر، لا يحملُ هذا الدُّخُولُ أيَّ شكلٍ من تصاريح الإقامة الدَّائمة أو المُؤقتة، كما تعني عدم احترام المُتطلبات الضَّرُوريَّة لعُبُور حُدُود الدولة[25]. ووفقا لما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإنها تعني: "عبور الحدود دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة"[26]. أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى أن المهاجر غير الشرعي هو: "المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها، بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول، الإقامة، والعمل في دولة ما"[27].

إذاً فالهجرة غير الشرعيَّة تعني أنَّ المُهاجرين يدخُلُون البلاد بدُونِ تأشيراتٍ أو أذُونات دُخُولٍ مُسبقةٍ أو لاحقةٍ، وتُعاني غالبيَّةُ دُول العالم من مُشكلة الهجرة غير الشَّرعيَّة، وخاصَّةً الدُّولُ الصِّناعيَّةُ التي تتوافرُ فيها فُرصُ العَمَلِ[28].

ويستخدمُ "الاتِّحادُ الأورُوبيُّ" مُصطلح "الهجرة غير الشَّرعيَّة" التي مفادُها في السِّياسة العامَّة الأوروبيَّة للهجرة غير الشَّرعيَّة "الدُّخُول والبقاء غير الشَّرعيَّ في الدُّول الأعضاء". وتعتبرُ

---

[18] إبراهيم أنيس وآخرين (2011) **المعجم الوسيط**، إشراف: شعبان عبد العاطي وأحمد حامد، ط5، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص1013. وأنظر: الطاهر أحمد الزاوي (1984) **مختار القاموس**، الدار العربية للكتاب، ليبيا / تونس، ص629.

[19] فريجة لدمية (2013) "الهجرة غير الشرعية.."، مرجع سبق ذكره، ص66.

[20] المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

[21] رجب بودبوس (1425) **القاموس السياسي**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ص 97.

[22] أنظر: علي ليلة (2012) **الأمن القومي العربي في عصر العولمة: الإصلاح الداخلي لمواجهة العولمة: الكتاب الثالث**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص118.

[23] عبد القادر زريق المخادمي، **الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 13.

[24] "تعرف على أسباب اتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكيفية مواجهتها"، صحيفة: الوفد، بتاريخ: 2016/10/15، على الرابط الإلكتروني التالي: **http ://:www.Alwafd .org**

[25] إيمان شريف، **الشباب المصري والهجرة غير الشرعية**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، 2010، ص 40.

[26] الجمعية العامة للأمم المتحدة، **"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"**، قرار الجمعية العامة: (25) الدورة: الخامسة والخمسون، المؤرخ في: 15 تشرين الثاني/نوفمبر2000، مكتبة: حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، الرابط التالي: **http://hrlibrary.umn.edu/arab/CorgCRIME.html**

[27] فريجة لدمية (2013) مرجع سبق ذكره، ص68.

[28] عثمان حسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك (2008) مرجع سبق ذكره، ص 17.

المُفوَّضيَّة الأوروبيَّة تلك الهجرة ظاهرةً مُتنوِّعةً، تشتملُ على جنسياتٍ عدَّة دُولٍ مُختلفةٍ، يدخُلُون إقليم الدَّولة العُضو بطريقةٍ غير شرعيَّةٍ، عن طريق البرِّ أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العُبُور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق سفر مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار. وعُمُوماً، تعبير المُهاجر غير الشَّرعيِّ (Illegal immigrant) في الاتحاد الأوروبي يطلق على الأناس الذين يعبرون أرض الدول الأعضاء بدون سلطة وتوثيق[29].

ومن خلال ما سبق يتضحُ أنَّ الهجرة غير النظاميَّة هي انتقالُ الفرد أو الجماعة من دولةٍ إلى أُخرى سواءٌ باستخدام البرِّ أو البحر أو الجوِّ بطريقةٍ غير قانُونيَّةٍ، وعدم استخدام الأوراق الثبُوتيَّة الرَّسميَّة للدُّخُول إلى دولةٍ أخرى، وهُو ما يُعتبرُ بالفِعْلِ "هجرةً غير رَسْمِيَّةٍ" بالمعيار القانُونيِّ.

ثانياً: أسبابُ الهجرة غير الشرعيَّة:

حدَّدت النَّظريَّاتُ الأولى التي حاولت شرح وتفسير "الهجرة غير الشرعية" أن سبب المشكلة هو ازدياد عدد سكان العالم، والسياق الاقتصادي المعاكس، والبيئة الاجتماعية السلبية[30]. وبسبب الفقر فإن تدفق الهجرة ما يزال في كامل قواه، في حين تستمر الحروب والاستبداد والصراعات الأهلية، كالثورات العربية التي تفجرت عام 2011م، ممَّا تسبَّب بتحرُّكٍ كبيرٍ للسُّكَّان من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط[31]. وقد ارتفع عدد الأجانب في الاتحاد الأوروبي عام 2006م إلى 29 مليون (5.8% من كامل الهجرة) وقد أتى نصفهم من دُول العالم الثالث، أما بالنسبة لحوض البحر المتوسط فإن الهجرة تتزايد بثبات، حيث أن دول منطقة البحر المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجهة مغرية للمهاجرين من جنوب وشرق البحر المتوسط، وقد تحولت دول جنوب وشرق البحر المتوسط بشكل كبير وتدريجيّاً منْ دُول أصلٍ إلى دُول عُبُورٍ واستضافةٍ، ولسُوء الحظِّ فإنَّهُ لمْ يتمَّ إدراكُ هذه التَّطوُّرات بشكلٍ كافٍ، ولمْ تتمَّ ترجمتُها إلى سياسات هجرةٍ للسُّلطات الوطنيَّة الخاصَّة[32]. وفي هذا الصَّدد، تُشيرُ بعضُ الدِّراسات إلى أنَّ هُناك العديدُ من الدَّوافع أو الأسباب للهجرة غير الشَّرعيَّة من بينها الأسبابُ الاقتصاديَّةُ والسِّياسيَّةُ والاجتماعيَّةُ والدِّينيَّةُ، وأيضاً هُناك ما يُسمَّى بـ"العَوَامِل المُحفِّزة"، أو "عـواملُ النِّداء".

1- العواملُ الاقتصاديَّةُ:

كثيرٌ ممَّن يُهاجرُ من الدُّول النامية إلى الدُّول المُتقدِّمة يبحثُ عن توفير حياةٍ رغدةٍ وآمنةٍ، وفُرصٍ أفضل للعمل من أجل كسب الرِّزق، وهذا الأمرُ راجعٌ إلى التبايُنِ في المُستوى الاقتصاديِّ بصُورةٍ واضحةٍ بين الدُّول الفقيرة والدُّول الغنيَّة، وهذا التباينُ هُو نتيجةٌ لتذبذُب وتيرة التنمية في البلاد النامية التي تعتمدُ في اقتصادها على القطاع الزِّراعيِّ أكثر من القطاع الصِّناعيِّ، وهُو قطاعٌ لا يضمنُ الاستقرار في التنمية، الأمرُ الذي يقُودُ إلى هجرة العديد من الشباب للبحث عن فُرص العمل الأفضل في دُولٍ أخرى من أجل تحقيق حياةٍ كريمة لهُم[33]، لذا أضحت الهجرة للعمل عملية ضرُوريَّة، وتجذبُ قطاعاتٍ واسعةٍ من المُواطنين، وقد أكَّدت الدِّراساتُ العديدةُ في مجال الهجرة أنَّ "حجم الهجرة في المُجتمع يختلفُ أو يتأثرُ بتقلبات النِّظام الاقتصاديِّ"، ويرى البعضُ أنَّ من

---

[29] سميرة سليمان (2012) **دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص76.

[30] عبد العزيز أحمد سعيد محمد (2017) **السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص63.

[31] حول موجات الهجرة المختلطة والنزوح الجماعي بعد عام 2011 أنظر: ساري حنفي (2014) "الهجرة القسرية في الوطن العربي: إشكاليات قديمة جديدة"، **مجلة: المستقبل العربي**، العدد: 427، أيلول/سبتمبر، ص81-82.

[32] **"تقرير عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية"**، تاريخ الاطلاع: 2020/11/15، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: **https://www.eesc.europa.eu › f_ces9237-2011_tcd_ar**

[33] للمزيد أنظر: علي الدين هلال ونيفين مسعد (2000) **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 104-106. وكذلك: عدنان حسين عياش (2016) "هجرة الشباب والأدمغة الفلسطينية إلى الخارج"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 453، نوفمبر/ تشرين الثاني، ص23-26.

أسباب الهجرة لأوروبا التبايُنُ في المُستوى الاقتصاديِّ الذي يتجلَّى بصُورةٍ واضحةٍ بين الدُّول الطاردة والدُّول المُستقبلة. هذا التبايُنُ هُو نتيجة لتذبذُب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمدُ أساساً في اقتصاداتها على الفلاحة والتعدين، وهُما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التنمية؛ نظراً لارتباط الأوَّل بالأمطار والثاني بأحوال السُّوق الدَّوليَّة، وهُو ما لهُ انعكاساتٌ سلبيَّةٌ على مُستوى سُوق العمل[34]. ويُشكِّلُ التبايُنُ في الأُجُور كذلك عاملاً للتحفيز على الهجرة، حيثُ الحدُّ الأدنى للأُجُور يفُوقُ بـ3 إلى 5 مرَّات المُستوى الموجُود في دول المغرب العربي، على أنَّ هذا الحدَّ لا يُحترمُ أحياناً من طرف أرباب العمل[35].

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الدولُ العربيَّةُ مثلاً تُعاني من عدم استقرار أنظمتها الاقتصاديَّة، وضعف إنتاجها القوميِّ، وعدم استقرار قوانينها الاقتصاديَّة مُقارنةً بالدُّول الأوروبيَّة التي تتميَّزُ باستقرار أنظمتها الاقتصاديَّة، وقوَّة إنتاجها القوميِّ، ممَّا يدفعُ العديد من الناس في الدُّول العربيَّة، وخاصّةً دُول شمال أفريقيا للهجرة إلى أوروبا بحثاً عن حياةٍ أفضل. إذاً خُلاصةُ القَوْلِ، أنَّ هُناك ارتباطاً وثيقاً بين الإشكاليَّة الاقتصاديَّة وموضُوع الهجرة؛ وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية السَّائدة في دُول جنُوب المُتوسِّط، إضافةً إلى ارتباط مُشكلة الهجرة بموضوع التنمية في هذه الدول.

2- العواملُ الاجتماعيَّةُ:

ترتبطُ العواملُ الاجتماعيَّةُ للهجرة غير الشرعيَّة ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الاقتصاديَّة؛ حيثُ يرتبطُ النِّظامُ الاقتصاديُّ الأُسريُّ على المُستوى المُجتمعيِّ بأنماط الهجرة وأشكالها المُختلفة، فالفقرُ والبطالةُ وعدمُ توفير المسكن الصِّحيِّ والتأمين الصحي والمجاعة كُلُّها عواملُ تدفعُ للهجرة إلى خارج الوطن بحثاً عن حياةٍ أفضل لهُم من أجل تحسين أحوالهم المعيشيَّة[36]. وهُنا يتَّضحُ لنا أنَّ تحسين المُستوى الاقتصاديِّ ينعكسُ إيجابيّاً على المُستوى الاجتماعيِّ للفرد، ممَّا يُقلِّلُ من احتمال الهجرة إلى الخارج سواءٌ بطريقةٍ قانُونيَّةٍ أو غير قانُونيَّةٍ.

3- الدَّوافعُ السِّياسيَّةُ:

تميَّز القرنين العشرين والحادي والعشرين، بتنامي حركة المُهاجرين بصفةٍ فرديَّةٍ أو جماعيَّةٍ جرَّاء الحُرُوب والصراعات الداخليَّة التي شهدتها العديدُ من مناطق العالم، وخاصَّةً منطقة الشَّرق الأوسط، حيثُ تشهدُ هذه المنطقة عدم استقرارٍ سياسيٍّ؛ بسبب الحُرُوب الأهليَّة والصِّراعات الدَّاخليَّة، وأيضاً انتهاك حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقيَّة أو الدِّينيَّة أو السِّياسيَّة، بالإضافة إلى انتشار الفساد وإهدار الموارد[37]، كُلُّ هذه العوامل تُعدُّ من أهمِّ الأسباب الرَّئيسيَّة لحركات الهجرة غير الشَّرعيَّة إلى قارَّة أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، فعدمُ الاستقرار السِّياسيِّ واستبداد الأنظمة الحاكمة التي تنعدمُ فيها حُرِّيَّةُ الرَّأيِّ والتَّعبير والفكر تدفعُ العديد من البشر، وعلى رأسهم المُثقفُون والكُتَّابُ للهجرة خارج بُلدانهم، وما شهدتهُ المنطقة العربيَّة من ثورات "الرَّبيع العربيِّ" أواخر عام 2011م على الأنظمة الحاكمة، وما نتج عنهُ من ظُرُوفٍ سيِّئةٍ في بعض تلك البُلدان على الصَّعيدين السِّياسيِّ والاقتصاديِّ، هُو ما دفع العديد من الناس للهجرة

---

[34] أنظر: خليل حسن (2007) **قضايا دولية معاصرة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص 424. وكذلك: مجموعة باحثين (1995) **التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط: الاحتمالات والتحديات، أعمال مؤتمر قسم الاقتصاد (14-16/مايو/1994م)** تحرير: هناء خير الدين، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[35] محمد الخشاني، "أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، بتاريخ: 2005/3/11، موقع: الجزيرة نت، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208

[36] للمزيد أنظر: ختو فايزة (2011) **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995-2010)** رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، ص 81. وأنظر كذلك: عطية عيسوي (2015) "الهجرة غير الشرعية: الأسباب والحلول"، **صحيفة: الأهرام**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 46899، السنة: 139، مايو.

[37] غالية بن زيوش (2005) **الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينيات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ص 38.

إلى أوروبا، بل إنَّ البعض من هذه الدُّول (شمال أفريقيا) أصبحت مصدراً للمُهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا.

وعلى أيَّة حالٍ، يَصْعُبُ تحديدُ العوامل والأسباب القاطعة لعمليَّات الهجرة غير الشَّرعيَّة، فهُناك رُبَّما عواملُ أخرى للهجرة، منها: الاضطهادُ الدِّينيُّ أو الإحباطُ النَّفسيُّ أو أيضاً النُّمُوُّ الديمُوغرافيُّ داخل الدَّولة، فرُبَّما هذه العواملُ كُلُّها يُمكنُ أن تكُون أسباباً للهجرة غير الشَّرعيَّة.

ثالثاً: الاتحادُ الأوروبي والهجرة غير الشرعيَّة:

عقب الحرب العالمية الثانية، كانت أوروبا بحاجةٍ إلى أيدٍ عاملةٍ لبناء ما دمَّرتهُ الحربُ، وقد تأرجحَ موضُوعُ الهجرة بين الحاجة إلى المُهاجرين لتعويض التناقُص في مُعدَّلات نُمُو السُّكَّان، وتعويض نقل العمالة في بعض القطاعات الإنتاجيَّة[38]، ومن بين الإشكاليات التي يطرحُها تزايُد أعداد المُهاجرين القادمين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، القضايا الأمنيَّة، وخاصَّةً العلاقة المُحتملة بين الإرهاب والمُهاجرين، الأمرُ الذي جعل الدُّول الأورُوبيَّة تُقلِّلُ من دُخُولهم إلى أراضيها لما يُشكِّلُهُ تواجُدُهُم من خطرٍ على أمنها واستقرارها، وتجسَّد ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، وبشكلٍ كبيرٍ عقب الثورات العربيَّة، وما سبَّبتهُ من مشاكل سياسيَّةٍ كبيرةٍ، وكثرة اللاجئين من الدُّول التي يُوجدُ بها الحُرُوب إلى الدُّول الأوروبيَّة[39]، الأمرُ الذي جعل الدُّول الأوروبيَّة تتبنَّى إجراءاتٍ قانُونيَّةٍ تهدفُ إلى الحدِّ من الهجرة غير الشرعيَّة التي لها تأثيرٌ سلبيٌّ على الأمن الأوروبيِّ.

رصدت الهيئة الأوروبية المختصة بمُراقبة حُدُود الاتِّحاد الأوروبي (فرونتكس) في مُنتصف مايو 2014م، التدفق الأكبر وغير المسبوق في تاريخ القارة الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين صوب أوروبا في الشهور الأربعة الأخيرة فقط، فقد تم رصد دخول أكثر من 25 ألف مهاجر غير شرعي إلى إيطاليا ومالطا (في الشهور الأربعة الأولى من 2014م) مقارنة بـ40 ألف مهاجر دخلوا أوروبا عام 2013م. وفي اليوم نفسه، دعت وزيرة الدفاع الإيطالية –روبيرتا بينوتي- إلى تدخل منظمة الأمم المتحدة في قضية الهجرة غير الشرعية التي تتدفق إلى إيطاليا، وتؤدي إلى سقوط ضحايا، باعتبارها مسألة إنسانية طارئة، وفي الوقت نفسه، طالبت بقية الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتحمل جزء من المسؤولية في مواجهة هذه القضية[40].

ولذلك، كان على أوروبا، في السنوات الأخيرة، أن تستجيب لأخطر تحديات الهجرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تراجعت تدفقات الهجرة القياسية إلى الاتحاد الأوروبي التي شهدتها عامي 2015 و 2016م: وصل 120 ألف شخص إلى أوروبا عن طريق البحر في عام 2019م، مقارنة بأكثر من مليون في عام 2015م. ومع ذلك ، ظل معبر البحر الأبيض المتوسط مميتًا، حيث بلغ عدد القتلى أو المفقودين 1319 شخصًا في عام 2019، مقارنةً بـ 2277 في عام 2018م، و 3139 في عام 2017. أظهر تدفق المهاجرين وطالبي اللجوء إلى أوروبا الحاجة إلى سياسات لجوء وهجرة أوروبية أكثر عدلاً وفعالية.

في السنوات الأخيرة، كان الناس يفرون إلى أوروبا بأعداد كبيرة هربًا من الصراع والإرهاب والاضطهاد في بلدانهم. من بين 295800 طالب لجوء مُنحوا وضع الحماية في

---

[38] للمزيد أنظر: المرجع السابق نفسه، ص 57. وكذلك: محمد السيد سليم (2014) مرجع سبق ذكره، ص 471-514.

[39] أنظر: إيليزا ماركس (إعداد) (2017) **قاموس مصطلحات الهجرة للإعلام: نسخة الشرق الأوسط**، منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية، وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، جنيف/سويسرا، ص 30. وكذلك: بن بو عزيز آسية (2015) "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة: دراسات وأبحاث:

http://www.revuedirassat.org/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%81%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87/

[40] محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات" (الجزء الأول) موقع: مركز دراسات الوحدة العربية، على الرابط المختصر التالي: **https://cutt.us/47o3z**

الاتحاد الأوروبي في عام 2019م، جاء أكثر من ثلثهم من سوريا التي مزقتها الحرب، واحتلت أفغانستان وفنزويلا المرتبة الثانية والثالثة على التوالي. يواجه المدنيون في جميع هذه البلدان تهديدات بسبب النزاع المسلح أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الاضطهاد[41].

جدول (1): يحدد عدد المهاجرين والمفقودين من دول شمال أفريقيا إلى أوروبا:

عدد المهاجرين	البلـد	العـام	البلد المستقبل
35 ألف مهاجر	ليبيا	2016	اليونان 12 ألفا – إيطاليا 23 ألفا
3500 مهاجر	شمال أفريقيا	2015	مـاتوا غرقـا
171 ألف	ليبيا	2014	إلى دول أوروبا

المصدر: عبد السلام بشير الصغير (2019) **سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه اتحاد دول المغرب العربي: (1991-2016م)** دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان، ص148.

وحقيقة الأمر أنَّ الأوروبيين منذ عام 1985م تبنوا مجمُوعة من الإجراءات القانُونيَّة للحدِّ من الهجرة غير الشرعيَّة، منها اتفاقية "تشنجن" التي دخلت حيِّز التنفيذ بدءًا من يونيو 1985م، والمُوقَّعة بين فرنسا وألمانيا و لوكسمبورغ وهولندا، والتي تسمحُ لحامل تأشيرة أيِّ دولةٍ من الدُّول الأوروبيَّة المُوقعـة على هذه الاتفاقيَّة بالمُـرُور في أراضي بقيَّة الدُّول[42].

غير أنَّهُ عادت وازدادت إجراءاتُ الحدِّ من ظاهرة الهجرة غير الشَّرعيَّة مرَّةً أخرى بعد عام 1990م، وهُو العامُ الذي شهد توسُّع الاتِّحاد الأوروبيِّ، ومنذ عام 1995م أخذت إجراءات الهجرة غير الشرعيَّة في الدُّول الأوروبيَّة تأخُذُ الطابع الأمنيَّ، وقد كان لهذه الإجراءات تأثيرٌ سلبيٌّ أدَّى إلى زيادة حركة الهجرة غير الشرعيَّة إلى القارة الأوروبيَّة بشكلٍ كبيرٍ، الأمرُ الذي جعل الدُّول الأوروبيَّة تُعْطِي أهمِّيَّةً كُبرى لظاهرة الهجرة غير الشَّرعيَّة فوضعت في عام 1999م "برنامج ستوكهولم"، الـذي كـان يشمـلُ الأولويَّات التـاليـة[43]:

- إدارة ومُراقبة الحُدُود الخـارجيَّـة للاتحـاد الأوروبي بفعاليَّة.
- مُحـاربـةُ الإتجار بالبشـر والتَّهـريب.
- تشجيعُ الأشخاص من غير مُواطني الاتِّحاد الأوروبيِّ غير المُصرَّح لهُم بالتواجُد في إحـدى دول الاتحاد على المُغـادرة طـواعيةً.

ولأن الأوروبيين يعطون أولوية للمشاريع المتصلة بالهجرة من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشمالية، ولذلك سارعوا إلى اعتماد "الميثاق الأوروبي للهجرة"، الذي شدد من إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية، التي سيطلب من البلدان الجنوبية الالتزام بها، في مقابل تنفيس الانغلاق الأوروبي، والسماح بقناة للهجرة المنظمة في القطاعات التي يحتاج فيها

---

(41) "Europe's migration crisis", Date: 30\October\2020, On the following link: **https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20170629STO78631/europe-s-migration-crisis**

(42) **اتفاقية شينجن**: وفي لغات أوروبا الغربية (Schengen): وقّعها بعض البلدان الأوروبية، وتسمح بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة، كما تتضمن أحكاماً بشأن سياسة مشتركة بشأن الدخول المؤقت للأشخاص (بما فيها تأشيرة شينجن) بمراقبة الحدود الخارجية، والشرطة عبر الحدود. بمقترنها معاهدة أمستردام، والاتفاق نفسه وجميع المقررات التي سن على أساسها تم تنفيذها في قانون الاتحاد الأوروبي. وقعت على الاتفاق مجموعة من 26 دولة، بما فيها أربعة من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (أيسلندا وليختنشتاين ونرويج وسويسرا). الاتفاقية وقعت في الأصل في: 14/ يونيو/1985، من خلال خمس دول أوروبية: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، لكسمبرغ، وهولندا . وثيقة إضافية، والمعروفة باسم اتفاقية شينغن، وضعت الاتفاق موضع التنفيذ). هذه الوثيقة الثانية حلت محل الأولى. ورغم أن التوقيع تم في 14/ يونيو/1985، كان لا بد من الانتظار حتى بعد مرور عقد من الزمن، في 26 مارس 1995،حيث أن بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، السويد، هولندا، البرتغال، إسبانيا، أصبحت أول الدول لتنفيذ هذه الخطة. أنظر: "اتفاقية شنجن"، موقع: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2020/11/15على الرابط المختصر التالي: **https://cutt.us/w0jQA**

(43) **"المبادئ التوجيهية لسياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة"**، هيكل السياسة لإدارة الهجرة غير النظامية، بتاريخ: 2016/12/6م، المفوضية الأوروبية، على الرابط التالي:

http://ec.europa.eu/immigration/tab3.do?subSec=14&language=24$ar

الأوروبيون إلى خبرات دقيقة وعالية المستوى، وهو ما يجري بلورته جماعيا في إطار آلية "البطاقة الزرقاء"، التي ستمنح للعقول المهاجرة من الجنوب[44].

وفي عام 2003م وخلال قمَّة "سالونيك" باليونان اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي لوضع معايير مُوحَّدة لدُول الاتحاد الأوروبي من أجل التصدِّي للهجرة السِّريَّة، وتضييق فُرص الدُّخُول إلى أوروبا إلاَّ وفق شُرُوطٍ مُحدَّدةٍ، وقد فشلت القمَّةُ في ذلك بسبب الاختلاف بين الأوروبيين في تقييم موضُوع الهجرة، وأهمِّيَّتها بالنسبة للاقتصاديَّات الأوروبيَّة[45].

وبعد ذلك نظَّمت سُلطاتُ الاتِّحاد الأوروبيِّ العديد من الاجتماعات من أجل إيجاد الحُلُول للهجرة غير القانُونيَّة، ففي عام 2006م عُقِدَ مُؤتمرٌ أوروبيٌّ - أفريقيٌّ لمُكافحة الهجرة السِّرِّيَّة بالرِّباط لإقامة شراكة بين الدُّول لإيجاد الحُلُول حول المُهاجرين، والرَّبط بين المُساعدات والتنمية والهجرة غير الشَّرعيَّة. وفي عام 2008م عُقِدَ مُؤتمر "باريس" باقتراحٍ من فرنسا لتنظيم تدفُّق موجات الهجرة على ضوء الحاجة للأيدي العاملة في دول الاتحاد الأوروبي، وشارك في مُؤتمر "باريس" نحو (80 وفداً) بينها (27 دولة أفريقية) (27 دولة أوروبية) و(4 دول) من أعضاء اتحاد المغرب العربي. وهي "ليبيا - المغرب - تونس - موريتانيا".

وأعتمد المُؤتمرُ برنامجاً للتعاوُن في الفترة ما بين عامي (2009-2011م) في تنظيم الهجرة الشَّرعيَّة ومُكافحة الهجرة غير الشرعيَّة.[46] ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر والثورات العربية عام 2011م تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعيَّة، خُصُوصاً من دُول شمال أفريقيا إلى الدُّول الأوروبيَّة، الأمرُ الذي أصبح يُشكِّلُ خطراً على الوضع الاقتصاديِّ والسِّياسيِّ والأمنيِّ لهذه الدُّول، وقد أصبحت ليبيا بعد عام 2011م تُمثِّلُ منطقة جذبٍ للهجرة غير الشَّرعيَّة، ممَّا يجعلُها صاحبة العبء الأكبر لحوالي مليون مُهاجرٍ من الوطن العربيِّ، بحسب آخر إحصائيَّة للمنظمة الدَّوليَّة للهجرة عام 2012م، فضلاً عنْ إعلان الأمم المُتحدة أنَّ: "نحو 30 ألف مُهاجرٍ غير شرعيٍّ عبرُوا من ليبيا إلى قارَّة أوروبا خلال شهري مارس وأغسطس عام 2013م.[47]

الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي ينظُرُ إلى ظاهرة تدفُّق المُهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنُوبيَّة إلى الشَّماليَّة للبحر المُتوسِّط على أنَّها مصدرُ كُلِّ المخاطر، وتُشكِّلُ تهديداً على الأمن الأوروبيِّ، وهذا يُؤدِّي إلى انتشار ظواهر أخرى مثل: تجارة المُخدِّرات، والجريمة المُنظَّمة، ممَّا يُؤدِّي إلى انتشار حالات اللاستقرار الأمنيِّ الاقتصاديِّ لدُول الاتِّحاد الأوروبيِّ. وهُو ما قاد دول الاتحاد وخاصَّة بعد الثورات العربيَّة إلى اتخاذ العديد من الآليَّات الأمنيَّة لمُكافحة هذه المشكلة. فأوروبا ترى أن الأولوية لمثل هذه التهديدات ذات الطابع الأمني، القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، فركزت أوروبا على أهمية الحوارات مع المغرب العربي مثلا في المجال الأمني عبر مبادرة (5+5) التي تهتم بكل القضايا الأمنية في المنطقة، وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية[48].

---

[44] رضوان فاروقي (2011) "أداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورومتوسطية"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 391، السنة: 34، سبتمبر/ أيلول، ص36.

[45] "القمة الأوروبية باليونان تبدأ أعمالها ببحث الدستور"، 2003/6/19:

https://cutt.ly/YhNwrAo

[46] **"المبادئ التوجيهية لسياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة"**، هيكل السياسة لإدارة الهجرة غير النظامية، بتاريخ: 2016/12/6م، المفوضية الأوروبية، مرجع سبق ذكره.

[47] دينا مصباح (تقرير) "ليبيا: بوابة الهجرة غير الشرعية لأوروبا"، بوابة الوسط، بتاريخ:2014/2/2، على الرابط التالي:

http://alwasat.ly/ar/news/investigations/2717/

[48] محمد سي بشير (2012) "المغرب العربي وأوروبا: جوار جغرافي وتنافر استراتيجي"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 396، السنة: 34، شباط/ فبراير، ص154- ص157.

*** الإشكاليات الأوروبية الكبرى في التعاطي مع قضايا الهجرة غير الشرعية[49]:**

يواجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء خمس إشكاليات كبرى فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي وكيفية التعامل معها، تدور الإشكالية الأولى حول نقطتين: تتمثل النقطة الأولى بتحول قضايا الهجرة من كونها قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية وسياسية في المقام الأول في الآونة الأخيرة. أما النقطة الثانية فتتمثل بطابعها عبر الحكومي لطريقة اتخاذ القرار الأوروبي فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي (أي سيطرة حكومات الاتحاد الأوروبي ودوله على عملية اتخاذ القرار) بعبارة أخرى، يتمثل المدخل الأكثر تفسيرا لسياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة واللجوء في فهم السياسات الداخلية لكل دولة أوروبية تجاه قضايا الهجرة. أما الإشكالية الثانية: فتتعلق بحقيقة أن أوروبا هي "قارة المهاجرين"، وأنه بينما تتجه معظم الدول الأوروبية إلى تبني إجراءات لتقييد حركة المهاجرين والحد من التدفق، فإن اقتصادات هذه الدول (خاصة الدول الأوروبية جنوب المتوسط) لا يمكن أن تعمل بكفاءة من دون تدفق اليد العاملة الرخيصة من الدول الأخرى، وخاصة دول شمال أفريقيا..

في حين تتمثل الإشكالية الثالثة: في عدم وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء السياسي في القارة الأوروبية، حيث أن هناك صراع قانوني وسياسي بين معسكرين، وهما: معسكر الدول الأوروبية جنوب المتوسط، الأكثر استقبالا للمهاجرين غير الشرعيين (إسبانيا- إيطاليا- اليونان- قبرص- ومالطا) في مقابل معسكر الدول الأوروبية في وسط وشمال أوروبا (فرنسا- بريطانيا- ألمانيا- وغيرها من الدول) حول تحمل أعباء وتكلفة استقبال المهاجرين غير الشرعيين وطلبات اللجوء السياسي .. أما الإشكالية الرابعة فتجسدت في تسارع وتيرة الهجرة إلى أوروبا على نحو غير مسبوق في أعقاب ما عرف بثورات الربيع العربي .. والإشكالية الخامسة والأخيرة: تتمثل في محاولة معظم دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته إيجاد نوع من التوازن ما بين الرغبة في منع وتقييد الهجرة غير الشرعية وما بين احترام قيم حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين.

*** رابعاً: آليَّاتُ الاتحاد الأوروبي في مُكافحة الهجرة غير الشرعيَّة:**

إنَّ أغلب دول الاتحاد الأوروبي مازالت تتعاملُ مع قضية الهجرة غير الشرعية كمسألة أمنية بالدرجة الأولى، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر قضية الهجرة من أهم القضايا التي تشكل خطراً على الاستقرار الأمني والسياسي لدول الاتحاد الأوروبي؛ نظراً للعلاقة المُحتملة بين الإرهاب والمُهاجرين، حيثُ أصبح من الاحتمالات الواردة وُجُود أعضاء جماعات إرهابية بين المُهاجرين، وتحوم الشبهات حول المهاجرين من أفريقيا، و لذلك ركز الاتحاد الأوروبي اهتمامه بشكل أساسي على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الأوروبية بآليات عديدة[50]، معظمها يركز على الجوانب الأمنية بالدرجة الأولى[51]، ومن تلك الآليات:

1- إنشاء الهيئاتُ المُختصَّة (تشكيل قوات الأوروفواس وإنشاء وكالة فرونتكس):

*** تشكيل قوات الأوروفواس:** وهي عبارة عن قوة خاصة يُمكنها التدخُّل برّاً وبحراً لاعتباراتٍ أمنيَّةٍ وإنسانيَّةٍ، تُقرِّرُها القيادةُ العامَّةُ لهذه القُوَّات التي تشكَّلت عام 1996م بقرار من الدول

---

(49) لمزيد من التفصيل أنظر: محمد مطاوع (2015) "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 431، يناير، ص22-39.

(50) بن بوعزيز آسية، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مرجع سبق ذكره.

(51) شايفة بديعة، "أزمة الهجرة غير الشرعية ودول الاتحاد الأوروبي"، بتاريخ: 1/فبراير/2016، على الرابط التالي:
http://www.droitetentreprise.com/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7/

الأوروبية الأربع المُطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط: (فرنسا- إيطاليا- البرتغال- إسبانيا) وهي تتشكَّلُ من قوَّاتٍ بريَّةٍ (euro – force) وقوَّاتٍ بحريَّةٍ (euro – mar – force) مُهِمَّتُها حماية أمن واستقرار الحُدُود الجنُوبيَّة الأوروبيَّة. وفي عام 2002م شكلت أوروبا قوات التدخل السريع[52].

* **إنشاء وكالة فرونتكس**: وهي هيئة مستقلة متخصصة مكلفة بتنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود border security تعرف باسم frontex، أنشأها الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004 في إطار تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية، من ضمن مهامها[53]:

- تنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.
- مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود.
- تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية و مراقبتها .
- مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني والعملياتي على الحدود.
- تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة.

وقد ركزت الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطا، لكن لم تبعد أحدا إلى شمال إفريقيا؛ وذلك نتيجة لاختلاف الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر[54].

2- الإجراءات الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

اتخذ الاتحاد الأوروبي العديد من الإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية منها: تشديد الحراسة الأمنية على حدود الأوروبية وبناء جدار حدودي يصل ارتفاعه إلى ستة أمتار مجهزة بالكاميرات، الصور الحرارية، ورادارات للمسافات البعيدة، وأجهزة للرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء، وكذلك إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم وشبكة "فرس البحر" لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية، وهي شبكة سريعة لمراقبة البحر يسمح بتوزيع المعلومات حول تدفق المهاجرين[55].

3- الجانب الاتفاقي في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية السابقة، فقد قام بإبرام وعقد اتفاقيات تتعلق بإعادة أي شخص دخل إلى أراضي دولة أخرى بطريقة غير قانونية، وأيضاً تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الأفريقي، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية أهمها:

- **اتفاقية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا:** عقدت بطرابلس 2007م وبموجب هذه الاتفاقية تنظيم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية إيطالية ويتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة هذه الوحدات البحرية على عمليات المراقبة والإنقاذ سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية.
- **اتفاقية المبرمة بين تونس وإيطاليا:** وتقضي بتزويد إيطاليا لتونس بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام تبادل بين المعلومات بين البلدين.

---

[52] بن بوعزيز آسية، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مرجع سبق ذكره.

[53] وكالة حراسة الحدود الأوروبية، **http://frontex.europa.eu/**

[54] شايفة بديعة، "أزمة الهجرة غير الشرعية ودول الاتحاد الأوروبي"، مرجع سبق ذكره.

[55] أنظر: فادية إيهاب، "تعرف على أبرز الدول التي شرعت قوانين للحد من الهجرة غير الشرعية"، موقع: الوطن، بتاريخ: 2015/9/7،على الرابط التالي: **http://www.elwatannews.com/news/details/800131**

- **اتفاقية إسبانيا والمغرب:** وهي مذكرة تفاهم وقعت في عام 2003م للحد من الهجرة غير الشرعية بموجب هذه الاتفاقية يسمح 200 عامل موسمي من المغرب العمل في إسبانيا لمدة تزيد عن 9 أشهر، وهي تعد نموذجاً للاتفاقيات الناجحة في إطار في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- **اتفاقية إيطاليا والجزائر:** بموجب هذه الاتفاقية يتم ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر وتم ذلك بالفعل على 2008-2009 حيث تم ترحيل أكثر من مليون شخص جزائري.

*** "النَّهجُ العالميُّ للهجرة والتنقُّل":**

يضعُ "النَّهجُ العالميُّ للهجرة والتَّنقُّل" (GAMM) الذي اعتمدتهُ المُفوَّضيَّة الأوروبيَّة في عام 2011م إطارًا عامًا لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول الثالثة في مجال الهجرة. وهو يقوم على أربع ركائز: الهجرة والتنقل النظاميين، والهجرة غير النظامية والإتجار بالبشر، والحماية الدولية وسياسة اللجوء، وتعظيم تأثير الهجرة والتنقل على التنمية. وحقوق الإنسان للمُهاجرين هي قضيَّةٌ شاملةٌ في سياق هذا النَّهج[56]. ومع استمرار بقاء أوروبا مقصدا مهما للمهاجرين (وخصوصا من شمال أفريقيا والشرق الأوسط بشكل عام) يلاحظ أن لذلك عدة أسباب منها: القرب الجغرافي، والاتفاقات السابقة المتعلقة باستقدام اليد العاملة، والروابط القائمة في مرحلة ما بعد الاستعمار[57].

*** استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة المهاجرين (2019-2020م):**

في أكتوبر2019م، نشرت المفوضية الأوروبية تقريرًا مرحليّاً عن تنفيذ جدول الأعمال الأوروبي بشأن الهجرة، إذْ عَمَدَ إلى تقييم الإنجازات الرَّئيسيَّة منذ عام 2015م، وركز على المُستجدات في عام 2019م. في حين أنَّ وتيرة الإصلاحات التشريعية كانت تدريجيَّة، فقد أُحْرِزَ تقدُّمٌ بوتيرة أسرع

في تنفيذ السياسة وتعزيز مجمُوعة أدوات الاتحاد الأوروبي من أجل الإدارة الفعَّالة للهجرة واللجوء، بما في ذلك تقديم الدَّعم العملياتيِّ والماليِّ السَّريع للدُّول الأعضاء التي تُواجهُ ضُغُوطًا مُتزايِّدةً. على الرُغم من الانخفاض العام في عدد الوافدين على الحُدُود الخارجيَّة للاتحاد الأوروبي في عام 2019م، برزت اتِّجاهاتٌ مُختلفةٌ عبر مسارات الهجرة إلى أوروبا شهدت طرق مسارات غرب ووسط البحر الأبيض المتوسط عدداً أقل من الوافدين مُقارنةً بعام 2018م، في حين شهدت طرق شرق البحر الأبيض المتوسط وغرب البلقان زيادةً في عدد الوافدين.

وأحد الأبعاد الرئيسية لنهج الاتحاد الأوروبي للتصدي لمسار شرق البحر الأبيض المتوسط هو الشراكة مع تركيا من خلال البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ونتيجة للبيان، بعد أربع سنوات من تنفيذه، ظل الوافدون غير النظاميين من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أقل بنسبة 94 % مما كان عليه قبل الاتفاق، وأُعيد توطين مجموع تراكمي يُقدر بنحو 27000 لاجئ سوري من تركيا إلى أحد بلدان الاتحاد الأوروبي[58].

واستمر إنزال المهاجرين الذين تم إنقاذهم في البحر الأبيض المتوسط في عام 2019م، وهو ما يؤكد على الحاجة إلى نهج أكثر تنظيمًا وتنسيقًا في الاتحاد الأوروبي إزاء عمليات الإنزال بما في ذلك الاستقبال الأول والتسجيل وإعادة التوطين. أسفر اجتماع وزاري حول الهجرة في سبتمبر 2019م، شاركت فيه الدول الأعضاء ورئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، عن إعلان نوايا مشترك توصلت إليه فرنسا وألمانيا وإيطاليا ومالطا لإجراءات طوارئ منظمة لإدارة عمليات الإنزال وترتي بات إعادة التوطين. وأطلقت المفوضية

---

[56] Marion Schmid-Drüner, "Immigration policy", Date: December 2019, On the following link: **https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/152/immigration-policy**

[57] مجمُوعة مؤلفين، **تقرير الهجرة في العالم لعام 2020**، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

[58] **تقرير اللجوء لعام: 2020 (ملخص تنفيذي)** إيطاليا: المكتب الأوروبي لدعم اللجوء، 2020، ص9-10.

الأوروبية عملية لتطوير إجراءات التشغيل الموحدة على أساس الإعلان، وهو ما أسفر عن تفاهم مشترك بين الدول الأعضاء والذي يتم تطبيقه عملياً.

طوال عام 2019م، واصل الاتحاد الأوروبي تعاونه مع الشركاء الخارجيين لإدارة ضغوط الهجرة من خلال نهج شامل متأصل في تعددية الأطراف. شملت أهداف الأنشطة المنفذة في إطار البعد الخارجي لسياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي منع الهجرة غير النظامية؛ وتعزيز التعاون مع البلدان الثالثة في عمليات الإعادة والسماح بدخول البلاد مجددًا؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة من خلال تحسين الفرص في بلدان المنشأ وزيادة الاستثمارات في البلدان الشريكة؛ وضمان مسارات قانونية إلى أوروبا لمن هم بحاجة إلى حماية دولية[59].

وقد كشف تحدي الهجرة في أوروبا عن أوجه القصور في نظام اللجوء في الاتحاد. سعى البرلمان إلى مكافحة هذا من خلال اقتراح إصلاحات على "لائحة دبلن"، التي تحدد الدولة الأوروبية المسؤولة عن معالجة طلبات الحماية الدولية.

مع توقف إصلاح سياسة اللجوء المشتركة، في سبتمبر 2020م، اقترحت المفوضية ميثاقًا جديدًا بشأن الهجرة واللجوء، والذي يحدد إجراءات أسرع في جميع أنحاء نظام اللجوء والهجرة في الاتحاد الأوروبي، ويتضمن مراجعة "لوائح دبلن"، ويُوفِّرُ خياراتٍ جديدةٍ لكيفيَّة إظهار الدُّول الأعضاء التَّضامُن[60].

*** الركائز الأساسية لاقتراح اللجنة بشأن ميثاق جديد للهجرة واللجوء:**

إجراءات أكثر كفاءة وأسرع، بما في ذلك الفحوصات الصحية والأمنية، وستكُونُ دُولُ "الاتحاد الأوروبي" مُطالبةً قانُونًا بالمُساهمة بناءً على ناتجها المحلي الإجمالي وحجم السُّكَّان، وستختلفُ مُساهمتُها التَّضامُنيَّةُ اعتمادًا على ما إذا كان السيناريُو لعمليات إنقاذ في البحر أو حالة من الضغط أو أزمة حادة. والعمل مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات المشتركة مثل تهريب المهاجرين وبناء مسارات الهجرة القانونية. مع إطار قانوني أكثر فعالية، ودور أقوى لوكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية[61].

وفي هذا الجانب أيضا: دعت المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية إيلفا جوهانسون في 20/ نوفمبر/2020م، أمام مجلس الشيوخ الفرنسي، الدول الأوروبية إلى إعادة المزيد من الأجانب الموجودين في وضع غير قانوني إلى بلدانهم الأصلية تجنبا لتأجيج "الشعبوية".

معتبرة أنه يتعين على الدول الأوروبية إعادة المزيد من الأجانب الموجودين في وضع غير قانوني إلى بلادهم الأم تجنباً لتأجيج "الشعبوية". وأفادت جوهانسون خلال جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الأوروبية، أن عمليات الإعادة يجب أن تمر عبر مضاعفة "الاتفاقات حتى تستعيد بلدان المنشأ رعاياها الذين لا يعيشون في وضع قانوني" في الاتحاد الأوروبي، الذي دخله 140 ألف مهاجر بشكل غير قانوني العام الماضي (2019م). وأوضحت: "نحن نحتاج إلى عقد المزيد من اتفاقات إعادة القبول مع دول المنشأ، والتي تعمل بشكل أفضل. ويجب على المفوضية الأوروبية استخدام جميع الأدوات" الموجودة تحت تصرفها لتحقيق ذلك، بما في ذلك "المساعدات الدولية واتفاقات التجارة والتأشيرات" أو "إيراسموس"، البرنامج الأوروبي للتعليم.

---

[59] المرجع السابق نفسه، ص9-11.

[60] "Europe's migration crisis", Date: 30\October\2020, On the following link: **https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20170629STO78631/europe-s-migration-crisis**

[61] "New Migration Pact proposal gets mixed reactions from MEPs",Date: 28\September\2020, On the following link**:** **https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20200924STO87803/new-migration-pact-proposal-gets-mixed-reactions-from-meps**

كما أشارت المفوضة الأوروبية التي عرضت ميثاق الهجرة الجديد في بروكسل في نهاية شهر سبتمبر، إلى أنه يمكن للمفوضية أن تجعل شروط منح التأشيرات أكثر مرونة على مستوى "تعاون" الدول مع اتفاقات إعادة القبول[62]. جديرٌ بالذِّكر أنَّ "الميثاق الأورُوبيَّ الجديد للهجرة واللجُوء"، كان مُنتظراً بشدَّةٍ، وأُرْجِئَ الإعلانُ عنهُ أكثر منْ مرَّةٍ. ويهدفُ هذا التَّعديلُ المُثيرُ للجدل على سياسة الهجرة، إلى وضع "آليَّة تضامُنٍ إلزاميَّةٍ" بين الدُّول الأورُوبيَّة في حال وُجُود عددٍ كبيرٍ من المُهاجرين، وإرسال منْ رُفضت طلباتُ لُجُوئهم إلى بُلدانهم الأصليَّة.

وبانت أولى بوادر الإصلاح الذي استهدف سياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي، وتجسَّدت بتشديد عمليَّات إعادة المُهاجرين غير القانونيين، وتعزيز المُراقبة على الحُدُود الخارجيَّة وتسريع آليَّات طلبات اللجُوء. وتلقَّت الدُّولُ المعنيَّةُ هذا الإصلاح بتحفُّظٍ، فيما رأت مُنظَّماتٌ غير حُكُوميَّة أنَّهُ تنازُلٌ للحُكُومات المُناهضة للهجرة[63].

ودافعت رئيسة المفوضية الأوروبية عن توازن "عادل ومنطقي" بين "المسؤولية والتضامن" بين الدول الأعضاء الـ27 في الاتحاد الأوروبي. وأشارت إلى إطلاق "الميثاق الجديد"، مؤكدة على أن أوروبا يجب أن تثبت للعالم أنها قادرة على إدارة ملف الهجرة واللجوء كما سبق وأدارت ملفات أخرى. كما اعترفت المفوضية الأوروبية بأن كارثة مخيم موريا للاجئين في اليونان كانت نقطة تحول فيما يتعلق بسياسات الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي. ويهدف الميثاق الجديد إلى تحسين الإجراءات وإعادة بناء الثقة بين الدول الأعضاء.

ويستند الميثاق على عدة دعائم مثل: ضبط الحدود الخارجية للاتحاد بالشكل الأمثل، تسريع البت بطلبات اللجوء، تعزيز وتفعيل عمليات إعادة من لا يستحقون الحماية الدولية من المهاجرين، والتعاون مع الدول التي "تصدّر" المهاجرين والدول الشريكة. كما تم الإعلان عن إقامة مشروع رائد بالتعاون مع السلطات اليونانية لتحسين حياة المهاجرين على جزيرة ليسبوس اليونانية، مشيرة إلى أن بروكسل جاهزة لمواكبة الدول الأعضاء في جهودها للتعامل مع تحديات الهجرة. وتنصّ الخطة أيضاً على آلية سريعة لاستبعاد المُهاجرين الذين من غير المرجح أن يحصلوا على حماية دولية. وهم بحسب المفوضية أولئك القادمون من دول تسجّل مُعدَّل استجابةٍ لطلبات اللجُوء أقلَّ منْ 20%. بالنسبة لهؤلاء المهاجرين، سيجري النَّظرُ بطلباتهم على الحُدُود وفي مُهلة 12 أسبوعاً، في حال واجهت دولة "ضغط" مُهاجرين، واعتبرت أنها غير قادرة على التكفّل بهم، فبإمكانها تفعيلُ "آليَّة تضامُنٍ إلزاميَّةٍ" يُفترضُ أنْ تتَّخذ المُفوَّضيَّةُ قراراً بشأنها.[64]

لقد ظلت القضايا الأساسية المتعلقة بالحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي مطروحة للمناقشة العامة، لا سيما فيما يتعلق بعمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط والإنزال الآمن ونقل المهاجرين الذين تم إنقاذهم. وأسفرت زيادة تدفقات الهجرة على طول مسار شرق البحر الأبيض المتوسط عن تضخيم الضغط الموجود مسبقًا على أنظمة اللجوء في الدول الأعضاء في المنطقة .ولمساعدة الدول الأعضاء على خط المواجه ة على طول مسارات وسط وشرق البحر الأبيض المتوسط، حسَّن المكتب الأوروبي لدعم اللجوء في عام 2019م، ووسَّع أيضًا عند الحاجة، نطاق دعمه العملياتي ليشمل قبرص واليونان وإيطاليا ومالطا.

كما أنه كان لجائحة فيروس كورونا المُستجد (كوفيد-19) دورٌ حاسمٌ في تشكيل التَّطوُّرات المُتعلِّقة باللجُوء منْ خلال إبراز ضرُورة تبنِّي نُهُج مُبتكرة لضمان الاحترام الكامل للحقِّ في اللجوء. وتزامنًا مع صياغة الاتفاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء في الوقت الراهن، قد

---

(62) "الاتحاد الأوروبي يدعو إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم تجنبا لتأجيج "الشعبوية"، موقع: فرانس 24، بتاريخ: 2020/11/6، على الرابط المختصر التالي: **https://cutt.us/EGKO5**

(63) شريف بيبي، "الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء: انطلاقة ضعيفة وآراء متباينة"، موقع: مهاجر نيوز، بتاريخ: 2020/09/24م، متاح على الرابط التالي: **https://cutt.us/h14PU**

(64) "المفوضية الأوروبية تكشف عن "ميثاق الهجرة الجديد" تعرف على أهم مضامينه"، بتاريخ: 2020/9/24م، متاح على الرابط المختصر التالي: **HTTPS://CUTT.US/RIYZR**

تكون الدروس المستفادة من جائحة فيروس كورونا المستجد عظيمة القيمة في تحديث إجراءات اللجوء وتحسينها عبر دول الاتحاد الأوروبي[65].

إنَّ كُلَّ هذه السِّياسات والاستراتيجيَّات الأورُوبيَّة التي تُوجَّهُ نحو مُشكلة الهجرة تدُلُّ على خُطُورة وحساسيَّة هذه المُشكلة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وأنها تظل دائما في مقدمة المشكلات والقضايا التي تشكل هاجسا للتفكير الأوروبي في منطقة البحر المتوسط، ورغم كثرة مضامين هذه السياسات ومحاولة الحد من الجرة غير الشرعية من خلالها، إلا أن هذه المشكلة ما تزال تشكل تحديا لدول الاتحاد الأوروبي برمته، وتتطلب بذل مزيد من الجهود الجماعية لمجابتها.

ـ الخـاتمة: النتائج والتوصيات

إن الدول الأوروبية كما هو معلوم هي جزء من المجتمع الدولي، وقد أصبحت أوروبا تعيش مأزقاً حقيقيا؛ إزاء أفواج المهاجرين التي تأتي إليها برا وبحرا وجوا، وهي محكومة في هذه المواجهة باعتبارات قد تكون متناقضة، فهي تحت الضغط الاقتصادي في حاجة إلى شرائح معينة من المهاجرين، وكذلك بسبب حاجاتها إلى تجديد شبابها بعد ارتفاع نسبة المسنين، لكنها في نفس الوقت تخشى لعدم رغبة هؤلاء المهاجرين في الاندماج ـ أن تتحول مناطق المهاجرين إلى بؤر للعنف والإرهاب وعدم الاستقرار.

ولذلك، فإن غالبية المشروعات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالأمن الأوروبي، فالدول الأوروبية تسعى لإيقاف المد المُتزايد من المُهاجرين غير الشرعيين بوضع العديد من الاستراتيجيات والآليات الأمنية من أجل المُحافظة على أمنها، فقد رأينا أن هناك اتفاقيات ثنائية بين دول إيطاليا وليبيا وأخرى بين الاتحاد الأوروبي ككُل والمغرب والجزائر، يدفع الاتحاد بمُوجبها ملايين الدولارات من أجل مشرُوعات مثل: رفع قدرات الحراسة على الحدود، والدعم المُتمثل في طائرات المُراقبة ومُراقبة الحُدُود البحرية مع دول جنوب المُتوسِّط، فالاتحاد الأوروبي ينفق بالفعل أموالا طائلة في هذا الاتجاه.

مما سبق يتضح أن الحلول التي يقدمها الاتحاد الأوروبي تقوم على الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عمليَّة لكونها تُهملُ الأسباب والظروف المُحيطة بموضُوع الهجرة غير الشرعية فالأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأيضا الدينية كلها أسباب قد تقود إلى الهجرة غير الشرعية.

لذلك، فإن الحد من هذه المشكلة المعقدة يستلزم العمل في اتجاهين مُتوازيين، الأول: سياسات الاتحاد الأوروبي للحد من المشكلة في ضوء خبرته الطويلة في مواجهتها طيلة العقود الماضية، والثاني: عدم إغفال دول المصدر والمعبر فيما يتعلق برصد المعطيات الاقتصادية والسياسية فيها، ومحاولة العمل على دعم الإصلاحات الشاملة في هذه المجالات، بشكل مدروس، يكون هدفه الرئيسي هو توفير بيئة جيدة للعيش الإنساني في تلك الدول النامية، في سبيل التخفيف من خطورة مشكلة الهجرة غير الشرعية، وتخفيف الخسائر البشرية والمادية على الجميع. وهذه الإجراءات وغيرها ربما تساعد على تخفيف الهجرة من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان شماله. وإننا نوصي ختاما بإجراء مزيد من الدراسات العلمية لتسليط الضوء على هذه المشكلة محل الدراسة، ومعرفة بعض جوانبها الخفية، والمساهمة في توفير معلومات لصناع القرار، قد تساهم في القضاء أيضا على الإتجار بالبشر والجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف.

ـ قائمة المراجع:

[65] للمزيد أنظر: **تقرير اللجوء لعام: 2020 (ملخص تنفيذي)** مرجع سبق ذكره، ص23-24.

أولا: الوثائق والتقارير:

1- تقرير اللجوء لعام: 2020 (ملخص تنفيذي) إيطاليا: المكتب الأوروبي لدعم اللجوء، 2020.
2- "تقرير عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية"، تاريخ الاطلاع: 2020/11/15، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.eesc.europa.eu › f_ces9237-2011_tcd_ar
3- الجمعية العامة للأمم المتحدة، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، قرار الجمعية العامة: (25) الدورة: الخامسة والخمسون، المؤرخ في: 15 تشرين الثاني/نوفمبر2000، مكتبة: حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، الرابط التالي:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/CorgCRIME.html
4- مجمُوعة مؤلفين، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، جنيف/سويسرا: المنظمة الدولية للهجرة، يونيو 2019.
5- مجمُوعة من المُؤلفين (1995) جيران في عالم واحد: تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، ترجمة: مجموعة من المترجمين، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة: عالم المعرفة: (201)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

ثانيا: الكتب:

1. الإمام، محمد محمود (2000) التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
2. أنيس، إبراهيم وآخرين (2011) المعجم الوسيط، إشراف: شعبان عبد العاطي وأحمد حامد، ط5، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
3. الزاوي، الطاهر أحمد (1984) مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، ليبيا/تونس.
4. بخوش، مصطفى (2006) حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
5. بشير، محمد سي (2012) "المغرب العربي وأوروبا: جوار جغرافي وتنافر استراتيجي"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، العدد: 396، السنة: 34، شباط/ فبراير.
6. جيدير، ماثيو (د. ت) منهجيَّة البحث: دليلُ الباحث المُبتدئ في موضُوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، تَرْجَمَهُ من الفرنسيَّة: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، القاهرة: (د. ن).
7. الحوات علي (2007) الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا: عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية، اتحاد المغرب العربي، طرابلس.
8. خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم (2002) مناهج وأساليب البحث السياسي، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس.
9. نور، عثمان حسن محمد، ومبارك، ياسر عوض الكريم (2008) الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
10. بودبوس، رجب (1425) القاموس السياسي، الدار الجماهيرية للشر والتوزيع والإعلان، سرت.
11. المخادمي، عبد القادر زريق (2011) الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. سليم، محمد السيد (2014) تطور السياسة الدولية: في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط4، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة.

13. شريف، إيمان (2010) الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.
14. الصغير، عبد السلام بشير (2019) سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه اتحاد دول المغرب العربي: (1991-2016) دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي.
15. ليلة، علي (2012) الأمن القومي العربي في عصر العولمة: الإصلاح الداخلي لمواجهة العولمة: الكتاب الثالث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
16. المخادمي، عبد القادر زريق، الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
17. هلال، علي الدين ومسعد، نيفين (2000) النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
18. حسن، خليل (2007) قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت.
19. لجنة المصطلحات الجغرافية (2010) معجم المصطلحات الجغرافية، إشراف: محمد عبد الرحمن الشرنوبي، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
20. اللاوندي، سعيد (2007) الهجرة غير الشرعية، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر، القاهرة.
21. صاغور، هشام (2010) السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
22. غربي، محمد (2014) "مُقدمة"، في: مجمُوعة باحثين، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المُواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، ودار الروافد الثقافية، الجزائر/ لبنان.
23. ماركس، إيليزا (إعداد) (2017) قاموس مصطلحات الهجرة للإعلام: نسخة الشرق الأوسط، منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية، وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، جنيف/سويسرا.
24. مجموعة باحثين (1995) التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط: الاحتمالات والتحديات، أعمال مؤتمر قسم الاقتصاد (14-16/مايو/1994م) تحرير: هناء خير الدين، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
25. محمد، عبد العزيز أحمد سعيد (2017) السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
26. نافعة، حسن (2004) الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1- بن زيوش، غالية (2005) الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.
2- سليمان، سميرة (2012) دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
3- فايزة، ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995-2010) رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010.

4- قسميوري، كفية (2016) التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة: 2008-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

رابعا: الدَّورياتُ:

1- حنفي، ساري (2014) "الهجرة القسرية في الوطن العربي: إشكاليات قديمة جديدة"، مجلة: المستقبل العربي، العدد: 427، أيلول/سبتمبر.

2- زكاوي، نبيل (2016) "جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي"، مجلة: سياسات عربية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 19، مارس.

3- عياش، عدنان حسين، "هجرة الشباب والأدمغة الفلسطينية إلى الخارج"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 453، نوفمبر/ تشرين الثاني، 2016.

4- غالي، بطرس بطرس (1997) "تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 33.

5- فاروقي، رضوان (2011) "أداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورومتوسطية"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، العدد: 391، السنة: 34، سبتمبر/ أيلول.

6- لدمية، فريجة (2013) "الهجرة غير الشرعية: دراسة في الحركيات السببية المنتجة للظاهرة"، مجلة: الاجتهاد القضائي، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: الثامن، يناير.

7- مطاوع، محمد (2015) "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، العدد: 431، يناير.

خامساً: المواقعُ الإلكترُونيَّة:

"الاتحاد الأوروبي يدعو إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم تجنبا لتأجيج "الشعبوية"، موقع: فرانس 24، بتاريخ: 2020/11/6، على الرابط المختصر التالي:

https://cutt.us/EGKO5

"اتفاقية شنجن"، موقع: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2020/11/15:

https://cutt.us/w0jQA

أحمد علو (2010) "البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة: الجيش**، العدد: 306، كانون الأول، لبنان، متاح على الرابط الإلكتروني المختصر التالي:

https://cutt.us/pK2fh

بن بو عزيز آسية، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة: دراسات وأبحاث، بتاريخ: 2015/3/7، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.revuedirassat.org/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%81%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87/

"تعرف على أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكيفية مواجهتها"، صحيفة: الوفد، بتاريخ: 2016/10/15، على الرابط الإلكتروني التالي:

http //:www.Alwafd .org

"حوض البحر الأبيض المتوسط"، موقع: ويكيبيديا، بتاريخ: 3/سبتمبر/2020، متاح على الرابط المختصر التالي:

https://cutt.us/7tMs5

دينا مصباح (تقرير) "ليبيا: بوابة الهجرة غير الشرعية لأوروبا"، بوابة الوسط، بتاريخ:2014/2/2، على الرابط:

http://alwasat.ly/ar/news/investigations/2717/

شايفة بديعة، "أزمة الهجرة غير الشرعية ودول الاتحاد الأوروبي"، بتاريخ: 1/فبراير/2016،

http://www.droitetentreprise.com/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7/

شريف بيبي، "الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء: انطلاقة ضعيفة وآراء متباينة"، موقع: مهاجر نيوز، بتاريخ : 2020/09/24م، متاح على الرابط التالي:

https://cutt.us/h14PU

فادية إيهاب، "أبرز الدول التي شرعت قوانين للحد من الهجرة غير الشرعية"، موقع: الوطن، بتاريخ: 2015/9/7:

http://www.elwatannews.com/news/details/800131

"المبادئ التوجيهية لسياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة"، هيكل السياسة لإدارة الهجرة غير النظامية، بتاريخ: 2016/12/6م، المفوضية الأوروبية، على الرابط التالي:

http://ec.europa.eu/immigration/tab3.do?subSec=14&language=24$ar

محمد الخشاني، "أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، بتاريخ:2005/3/11، هذا الرابط:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208

محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات" (الجزء الأول) موقع: مركز دراسات الوحدة العربية، على الرابط المختصر التالي:

https://cutt.us/47o3z

وكالة حراسة الحدود الأوروبية،

http://frontex.europa.eu/

المراجع الأجنبية:

Immigration Policy in Europe The Politics of Control, *Edited By: Virginie Guiraudon, Gallya Lahav*, UK: Routledge, Taylor & Francis Group, 2007.

"Europe's migration crisis", Date: 30\October\2020, On the following link:

https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20170629STO78631/europe-s-migration-crisis

Marion Schmid-Drüner, "Immigration policy",Date: December 2019, On the following link: https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/152/immigration-policy

"Europe's migration crisis", Date: 30\October\2020, On the following link:

https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20170629STO78631/europe-s-migration-crisis

"New Migration Pact proposal gets mixed reactions from MEPs", Date: 28\September\2020, On the following link:

https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20200924STO87803/new-migration-pact-proposal-gets-mixed-reactions-from-meps